

التطورات الأخيرة: في بداية العام، كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني بالفعل للتعافي من الخسائر في معدلات النمو والوظائف الناجمة عن جائحة كورونا التي جاءت بعد عشر سنوات عجاف أثرت خلالها الأزمات المتفاقمة الناتجة عن انعدام الاستقرار السياسي والصراعات على الكثير من سكان المنطقة. وبالنسبة للبنان، ازداد الوضع بؤساً بسبب انفجار مرفأ بيروت وأزمة الديون. لكن النمو الذي تشتد الحاجة إليه أضعفه تقشي متحور أوميكرون والآثار غير المباشرة لسحب دعم السياسات في الاقتصادات المتقدمة الذي تعتمد عليه المنطقة بشدة في السياحة والتجارة. وأعقب هذه الأوضاع الصعبة غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا، وإن كانت آثاره الاقتصادية على المنطقة متباينة مع تحقيق البلدان المصدرة للنفط منفعة صافية وتلقي البلدان المستوردة له صدمة مزدوجة بارتفاع أسعار الغذاء والوقود معاً. وهناك أضرار كبيرة واقعة على الأسر لاسيما الأشد حرماناً: بلغ التضخم الوسيط السنوي في أسعار المستهلكين أعلى مستوى له منذ الركود الكبير في عام 2009 وبما يقارب ضعف معدل الزيادة التي شهدتها في العقد السابق لتقشي الجائحة.

في البلدان المصدرة للنفط التي تكون فيها معدلات التلقيح أعلى عادةً، ساعد ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج في الحفاظ على تحقيق انتعاش قوي قابله جزئياً ارتفاع أسعار الغذاء وتكاليف الاقتراض. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفع الإنتاج اليومي من النفط في أبريل/نيسان بنحو 3 ملايين برميل عما كان عليه قبل عام. وتواجه البلدان المصدرة للنفط من خارج دول المجلس عقبات عديدة أمام زيادة إنتاج النفط. فرغم الحاجة الماسة إلى النقد الأجنبي في اليمن على سبيل المثال، فقد أدى الصراع الذي طال أمده هناك إلى توقّف عائدات التصدير من قطاع الهيدروكربونات بشكل شبه تام مما فاقم الدمار الناتج عن الصراع، وهو ما تسبب في أزمة إنسانية غير مسبوقه.

وأما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، فقد خرج الانتعاش الهش عن مساره بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وزيادة تكاليف الاقتراض، وضعف الطلب الخارجي. ولا تزال تداعيات الجائحة، فيما يتعلق بفقدان الوظائف وارتفاع مستويات الدين، قائمة. وفي مصر، تباطأ النمو القوي الذي تحقق في النصف الأول من السنة المالية تباطؤاً مفاجئاً في ظل تصاعد معدل التضخم وعودته في أسعار المستهلكين إلى المعدلات السنوية ثنائية الرقم، مما أدى إلى انخفاض دخل الأسر وضعف القدرة التنافسية للشركات المصرية. ويواجه المغرب موجة جفاف شديدة أخرى ستؤثر على الإنتاج الزراعي. وفي تونس، لم يتحقق سوى تعافٍ طفيف في عام 2021 وتواجه البلاد صدمات اقتصادية متعددة مع عدم قدرتها على الحصول على تمويل من الأسواق الدولية، فيما تمر بعملية تحوّل سياسي معقدة. ولا تزال نسبة البطالة في تونس مرتفعة عند 16.1% مع عدم وجود حيز متاح لتطبيق سياسات تحفيزية.

الآفاق المستقبلية: يخفي متوسط معدل النمو في المنطقة الذي بلغ 5.3% في عام 2022، بما يمثل أسرع وتيرة له خلال عشر سنوات، تفاوتاً كبيراً واتجاهاً في المسار الخطأ. وسيبتاط معدل النمو بشكل مفاجئ في عامي 2023 و2024 في مختلف بلدان المنطقة. ويُعزى الانتعاش الحالي بالأساس إلى النمو القوي في البلدان المصدرة للنفط مدفوعاً بارتفاع الإيرادات النفطية وحدوث

انحسار عام للآثار السلبية للجائحة في البلدان التي حققت نسب تلقيح مرتفعة. ومن المتوقع أن تحقق اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً بنسبة 5.9% في عام 2022، أي بزيادة 1.2 نقطة مئوية عما كان متوقفاً في بداية العام.

وفي السعودية، من المتوقع أن يؤدي النمو القوي في إنتاج النفط وحدث تعافٍ قوي بالقطاع غير النفطي إلى دفع معدل النمو في عام 2022 ليسجل 7% بما يمثل أعلى مستوى له خلال عشر سنوات، وذلك قبل تراجعها إلى 3.8% في عام 2023. ولا بد وأن تستفيد دولة الإمارات كذلك من ارتفاع أسعار النفط على المدى القريب؛ وأما على المدى المتوسط فستؤدي الإصلاحات المتعلقة بتعميق أسواق رأس المال وزيادة مرونة سوق العمل وتسريع وتيرة الابتكار التكنولوجي إلى دعم النمو. ومن المتوقع أن ينمو الناتج في إيران بنسبة 3.7% في عام 2022، مدفوعاً بانحسار الجائحة وارتفاع أسعار النفط وإحراز تقدّم كبير في عمليات التلقيح. لكن يُتوقع تباطؤ النمو بعد ذلك نتيجة تقييد إمكانيات تحقيقه بسبب عدم معالجة التحديات الهيكلية واستمرار ضعف الاستثمارات الثابتة. ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي في العراق 8.8% في عام 2022 مدفوعاً بالانتعاش في قطاع النفط مع الإلغاء التدريجي للقيود على الإنتاج التي قررتها أوبك+. ومع ذلك، يؤدي نقص إمدادات الكهرباء المتفاقم من جراء الاختلالات في واردات الطاقة وقيود الطاقة الاستيعابية إلى الحد من نمو القطاع غير النفطي.

ومن المتوقع نمو الناتج في البلدان المستوردة للنفط بنسبة 4.1% في عام 2022 بما يمثل تخفيضاً للتوقعات بواقع 0.5 نقطة مئوية، وذلك قبل تسارعه إلى 4.4% في عام 2023. وتُظهر هذه الأرقام الرئيسية حالات التعافي الهشة للغاية وتأثير التسارع في مصر حيث انعكس النشاط الأقوى من المتوقع خلال النصف الأول من السنة المالية في تعديل نسبة النمو لتصل إلى 6.1% في السنة المالية 2022/2021. ويُتوقع تراجع هذه النسبة إلى 4.8% في السنة المالية 2023/2022، أي بانخفاض بواقع 0.7 نقطة مئوية، حيث يؤدي تراجع حركة السياحة نتيجة حرب أوكرانيا وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة إلى إضعاف الطلب المحلي والضغط على الموازنة. وفي المغرب، يُتوقع تباطؤ معدل النمو بدرجة كبيرة لينخفض إلى 1.1% في عام 2022 حيث تغطي الآثار المشتركة لموجة الجفاف وحرب أوكرانيا على نتائج التعافي المؤقت في قطاع الخدمات. ويواجه لبنان عاماً آخر من التراجع وسط تزايد نسبة الفقر والتضخم الجامح وتعطيل الخدمات الأساسية، كما يُتوقع انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعام الرابع على التوالي، مما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وتقليص القوة الشرائية لأصحاب الأجور. ويُعد النمو المتواضع في تونس أقل بكثير من الإمكانيات، خاصة بالنظر إلى مستوى البطالة.

المخاطر: لا تزال كفة ميزان المخاطر المحدقة بالنمو تميل نحو الهبوط. فتزايد الأجواء الضبابية وعدم اليقين، من خلال التقلبات في أسعار الغذاء والنفط والأسواق المالية وغيرها، قد يقوّض الاستهلاك والاستثمار وتدفقات رأس المال في المنطقة. وقد يؤدي حدوث زيادات أخرى في تضخم أسعار الغذاء، التي وصلت بالفعل إلى أعلى مستوياتها في عشر سنوات، إلى تآكل الدخل الحقيقي، مما يقوّض الأمن الغذائي ويزيد من حالات نقص التغذية واعتماد إستراتيجيات تكيف سلبية. ومع مواجهة سلسلة من الصدمات، تبتد زخم الإصلاحات وبدأ القطاع الخاص يحجم عن الاستثمار. ويزيد ذلك، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الدين ومحدودية الحيز المتاح بالمالية العامة وتراجع القوة الشرائية، من مواطن الضعف خاصة في الاقتصادات المستوردة للنفط.

التنبؤات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2024ق	2023ق	2022ق	2021ت	2020	2019	
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمتوسط أسعار الدولار الأمريكي في 2019-2010)						
1.4	1.3	3.2	3.9	5.1-	1.0	الجزائر
3.1	3.1	3.5	2.2	4.9-	2.1	البحرين
6.2	5.2	3.3	4.3	0.5	7.8	جيبوتي
5.0	4.8	6.1	3.3	3.6	5.6	مصر أ
2.3	2.7	3.7	4.1	3.4	6.8-	إيران أ
3.0	4.5	8.8	2.8	11.3-	5.5	العراق
2.3	2.3	2.1	2.2	1.6-	2.0	الأردن
2.5	3.6	5.7	2.3	8.9-	0.6-	الكويت
..	..	6.5-	10.5-	21.4-	7.2-	لبنان ب
..	99.3	31.3-	2.5	ليبيا ب
3.6	4.3	1.1	7.4	6.3-	2.6	المغرب
2.6	2.8	5.6	2.1	2.8-	0.8-	عُمان
4.4	4.5	4.9	1.5	3.6-	0.8	قطر
3.0	3.8	7.0	3.2	4.1-	0.3	السعودية
..	..	2.6-	2.1-	1.3	3.7	سوريا ب
3.3	3.5	3.0	3.1	8.7-	1.3	تونس
3.6	3.4	4.7	2.8	6.1-	3.4	الإمارات
3.1	3.2	3.7	7.1	11.3-	1.4	الضفة الغربية وقطاع غزة
..	2.5	0.8	2.1-	8.5-	1.4	اليمن ب

المصدر: البنك الدولي.

ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات. يجري تحديث توقعات البنك الدولي باستمرار على أساس معلومات جديدة وتغيّر الظروف (العالمية). ومن ثمّ، فإن التوقعات الواردة هنا قد تختلف عن تلك الواردة في وثائق أخرى للبنك الدولي، حتى إذا كانت التقييمات الأساسية لأفاق البلدان لا تختلف اختلافاً كبيراً في أي لحظة زمنية معينة. أ. تشير إلى السنة المالية. يُرجى الرجوع إلى المرفق الإقليمي للاطلاع على التفاصيل الخاصة بتقارير السنة المالية. ب. التنبؤات بشأن لبنان وسوريا (بعد 2022) وليبيا (بعد 2021) واليمن (بعد 2023) مستبعدة بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين.